

يحظر النشر حتى: 06:15 ص (بتوقيت القاهرة) / 04:15 ص (بالتوقيت العالمي)، 5 مارس 2017

مؤشر مدراء المشتريات TM الرئيسي التابع لبنك الإمارات دبي الوطني في مصر تدهور الظروف التجارية إلى أقصى مدى منذ شهر أغسطس الماضي

القاهرة، 5 مارس، 2017: استمر تدهور القطاع الخاص غير المنتج للنفط في مصر في شهر فبراير، حيث ساءت الظروف التجارية للشهر السابع عشر على التوالي. وجاء التدهور الأخير مدفوعاً بتراجعات حادة في كلٍ من الإنتاج والأعمال الجديدة. ومع ذلك، فقد تراجعت معدلات الانكماش منذ شهر يناير. وقللت الشركات من أعداد موظفيها مرة أخرى بسبب انخفاض متطلبات الإنتاج. في الوقت ذاته، استمر ضعف سعر صرف الجنيه أمام الدولار الأمريكي في لعب دور أساسي وراء الزيادات الحادة في أسعار المنتجات وأعباء التكلفة.

تحتوي هذه الدراسة التي يرعاها بنك الإمارات دبي الوطني، والمُعَدّة من جانب شركة أبحاث "IHS Markit"، على بيانات أصلية جمّعت من دراسة شهرية للظروف التجارية في القطاع الخاص المصري.

وفي إطار تعليقه على نتائج مؤشر PMI الخاص بمصر الصادر عن بنك الإمارات دبي الوطني، قال جان بول بيجات، باحث اقتصادي أول في بنك الإمارات دبي الوطني:

"في الوقت الذي لازالت فيه بيانات مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي التابع لبنك الإمارات دبي الوطني تشير إلى استمرار الانكماش في القطاع الخاص في مصر في شهر فبراير، ارتفع المؤشر الرئيسي إلى أعلى مستوى له في ستة أشهر. وسجلت طلبات التصدير الجديدة انخفاضاً هامشياً فحسب مقارنة بشهر يناير، مما يدل على تحسن الطلب الخارجي، في الوقت الذي سجل فيه معدل انخفاض الإنتاج في الشهر الماضي مستوى أبطأ من الشهر الحالي. وتبقى الضغوط الناجمة عن التضخم مرتفعة، إلا أن معدل تضخم تكاليف الإنتاج انخفض بشكل ملحوظ في شهر فبراير. وبشكل عام، هناك دلائل متزايدة توحى بالاستقرار في القطاع الخاص غير النفطي."

النتائج الأساسية

- انكماشات حادة لكن أبطأ في الإنتاج والطلبات الجديدة
- تراجع معدل طرح الوظائف إلى أبطأ مستوى في عام
- انكماش تكاليف مستلزمات الإنتاج يصل أدنى مستوياته في 12 شهراً لكن لا يزال قوياً في مجمله

سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI) الخاص بمصر الصادر عن بنك الإمارات دبي الوطني - وهو مؤشر مركب يُعدّل موسميّاً تم إعداده ليقدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - 46.7 نقطة في شهر

فبراير. ورغم ارتفاعها من 43.3 نقطة في شهر يناير، فإن القراءة الأخيرة قد أطالت فترة التراجع الحالية إلى 17 شهراً - لتتطابق مع أطول سلسلة تراجع في تاريخ الدراسة. ومع ذلك، كانت القراءة الأخيرة هي الأقوى خلال ستة أشهر.

من العوامل الأخرى التي أدت إلى التدهور الإجمالي في الظروف التجارية استمرار انخفاض الإنتاج والأعمال الجديدة. حيث شهد الاثنان هبوطاً قوياً، رغم أن معدلات تراجعهما كانت أبطأ من شهر يناير. وأشارت الأدلة المنقولة إلى تراجع معدلات الطلب، وصعوبة الظروف الاقتصادية وارتفاع الضغوط التضخمية. علاوة على ذلك، فقد تراجعت أعمال التصدير الجديدة في شهر فبراير، وذلك للشهر العشرين على التوالي.

أما على صعيد الأسعار، فقد سجلت شركات القطاع الخاص غير المنتج للنفط في مصر زيادة أخرى في إجمالي تكاليف مستلزمات الإنتاج خلال شهر فبراير. وكانت الزيادة مدفوعة بزيادة أسعار المشتريات وبتكاليف التوظيف بدرجة أقل. ووفقاً للأدلة المنقولة، فقد كان ضعف سعر الجنيه أمام الدولار هو العامل الرئيس وراء زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج. وبالتالي فقد امتدت الزيادة المستمرة في أسعار المنتجات إلى شهر فبراير مع تمرير الشركات ارتفاع أعباء التكلفة إلى العملاء.

في الوقت ذاته، أشار أعضاء اللجنة إلى عدم توافر المواد الخام لدى الموردين، مما أسهم في زيادة طول متوسط مواعيد التسليم وحدوث زيادة هامشية في الأعمال المتركمة.

وقللت الشركات من نشاطها الشرائي للشهر السابع عشر على التوالي في شهر فبراير. ورغم أن معدل الانكماش كان حاداً، فقد كان هو الأضعف منذ شهر أغسطس 2016.

كما هبط معدل التوظيف بالقطاع الخاص المصري غير المنتج للنفط للشهر الحادي والعشرين على التوالي خلال شهر فبراير. وتباطأ معدل فقدان الوظائف إلى أضعف مستوى في عام كامل لكنه كان قوياً في مجمله.

وأخيراً، تحسنت درجة التفاؤل بين الشركات المصرية إلى أعلى مستوى في ثمانية أشهر. تتوقع الشركات أن تتحسن ظروف السوق وأن يزداد الإنتاج خلال العام القادم.

- النهاية -

سيتم نشر تقرير مؤشر مدراء المشتريات المقبل لمصر في 4 إبريل 2017 الساعة 06:15 (بتوقيت القاهرة) / 04:15
(بالتوقيت العالمي)

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

ابراهيم سويدان
نائب رئيس أول
رئيس إدارة الشؤون المؤسسية للمجموعة
بنك الإمارات دبي الوطني
هاتف: +9714 6094113 / متحرك: +971506538937
البريد الإلكتروني: brahims@emiratesnbd.com

جان بول بيجات
باحث إقتصادي أول بنك الإمارات دبي الوطني
هاتف: +971 42307807
بريد إلكتروني: JeanP@emiratesnbd.com

تميم القنطار
أصداء بيرسون-مارستيلر
دبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: +971 4507600 4
بريد إلكتروني: Tameem.Alkintar@bm.com

أشنا دوديا
خبير اقتصادي
IHS Markit
هاتف: +44-1491-461003
بريد إلكتروني: Aashna.Dodhia@ihsmarkit.com

جوانا فيكرز
اتصالات الشركة
IHS Markit
هاتف: +44-207-260-2234
البريد الإلكتروني: joanna.vickers@ihsmarkit.com

ملاحظات للمحررين

يستند مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) الخاص بمصر والصادر عن بنك الإمارات دبي الوطني إلى البيانات المجمعّة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها لمسؤولي المشتريات التنفيذيين في أكثر من 450 شركة من شركات القطاع الخاص، والتي تم انتقائهما بعناية لتمثل الهيكل الحقيقي لاقتصاد مصر غير المنتج للنفط، بما في ذلك التصنيع والخدمات والإنشاءات والبيع بالتجزئة. اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناءً على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير، إن وجد، في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناءً على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. كما يعرض "التقرير" لكل مؤشر من المؤشرات النسبية المئوية التي توضحها كل إجابة، وصافي التغيير بين رقم أعلى/ أفضل التغييرات وأقل/أسوأ الإجابات، ومؤشر "الانتشار". وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية، إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى "نفس القيمة".

إن مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية: الطلبات الجديدة - 0.3، الإنتاج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15، مخزون السلع المشتراة - 0.1، مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 إلى زيادة شاملة في المتغير، والأدنى من 50 إلى الانخفاض. لا تقوم مجموعة Markit بتعديل البيانات التي تستند عليها الدراسة بعد نشرها لأول مرة، ولكن قد يتم تعديل عوامل التعديل الدورية من آن لآخر بحسب الحاجة وهذا ما يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة دورياً.

نبذة عن بنك الإمارات دبي الوطني

بنك الإمارات دبي الوطني هو مجموعة مصرفية رائدة في منطقة الشرق الأوسط. كما في 31 ديسمبر 2016 بلغ مجموع أصول المجموعة 448 مليار درهم (ما يعادل تقريباً 122 مليار دولار أمريكي). وتعتبر المجموعة رائدة في مجال تقديم الخدمات المصرفية الرقمية في دول مجلس التعاون الخليجي، ومساهماً رئيسياً في الصناعة المصرفية الرقمية على المستوى العالمي، وسجل البنك تنفيذ أكثر من 90 في المائة من التحويلات المالية والطلبات خارج فروع البنك.

وتقوم المجموعة بتقديم أعمال مصرفية رائدة للأفراد في الدولة من خلال شبكة فروعها التي تضم 219 فرعاً إضافة إلى 1012 جهاز صراف آلي وجهاز إيداع فوري في الدولة وفي الخارج. كما يمتلك بنك الإمارات دبي الوطني حضوراً قوياً في وسائل التواصل الاجتماعي ولديه عدد كبير من المتابعين، وهو البنك الوحيد في منطقة الشرق الأوسط الذي يصنّف ضمن الـ 20 المرتبة الأولى في تصنيف "Power 100"، الذي تعدّه "ذا فايننشال براند". وتعتبر المجموعة اللاعب الرئيسي في مجال الأعمال المصرفية للشركات في الدولة وتقوم بتقديم الأعمال المصرفية الإسلامية والأسواق العالمية والخزينة والاستثمارية والخاصة وإدارة الأصول وعمليات الوساطة. وقد قامت وكالة التصنيف الائتماني "موديز" بترقية تصنيف الودائع طويلة الأجل لبنك الإمارات دبي الوطني إلى (A3) وتقييمه الائتماني الأساسي إلى (ba1). وإلى جانب امتلاك البنك لمستوى عالٍ من التمويل والسيولة، يعكس هذا التقييم مدى التحسن الذي طرأ على أداء البنك ومدى الصلابة التي اكتسبها.



وتعمل المجموعة في الإمارات العربية المتحدة ومصر والمملكة العربية السعودية وسنغافورة والمملكة المتحدة ولديها مكاتب تمثيلية في الهند والصين وإندونيسيا. وتعتبر المجموعة من أكثر المؤسسات نشاطاً في المشاركة بأهم مبادرات التطوير والائتماء في دولة الإمارات العربية المتحدة كما أنها تقوم بدعم مختلف المؤسسات التعليمية والبيئية والثقافية والخيرية والمجتمعية.

للمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.emiratesnbd.com

نبذة عن مجموعة IHS Markit (www.ihsmarket.com)

تُعد مجموعة IHS Markit (ناسداك: معلومات) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للعملاء معلومات الجبل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة واثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من لشركات ولحكومات رئيسية، وتضم هذه القائمة 85 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالمياً. يقع المقر الرئيسي لمجموعة IHS Markit في لندن وهي ملتزمة بتحقيق النمو المربح المستدام.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكيها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2017. جميع الحقوق محفوظة.

تؤول ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي PMITM الخاص بجمهورية مصر العربية والصادر عن بنك الإمارات دبي الوطني لمجموعة IHS Markit أو بترخيص منها ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر Purchasing Managers' IndexTM و PMITM إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. تعتبر كلمة IHS Markit علامة تجارية مسجلة باسم IHS Markit Limited.

إذا كنت تفضل عدم تلقي إصدارات إخبارية من IHS Markit، فيرجى مراسلة joanna.vickers@ihsmarket.com. لقراءة سياسة الخصوصية الخاصة بنا، انقر هنا.